

## الإسكوا في الإعلام

### ➤ مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية

- الوكالة الوطنية للإعلام: الاسكوا اطلقت مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية
- صحيفة المدن الإلكترونية: "الأسكوا": لإيجاد بنك عربي لإعادة الإعمار
- المدينة نيوز: الاسكوا تطلق تقرير مسح التطورات العربية
- موقع النشرة الإخباري: الاسكوا أطلقت مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية
- موقع عربي 21: انخفاض أسعار النفط وراء تباطؤ النمو بالمنطقة العربية
- بيبة أبو ظبي: اطلاق تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة العربية
- لبيانون فايلز: الاسكوا اطلقت مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية
- وكالة الأنباء الكويتية: "الاسكوا": تباطؤ في معدلات النمو بالمنطقة العربية خلال عام 2013
- سكاى نيوز عربية: الإسكوا: 3.5% نمو متوقعا للدول العربية بـ2014

## الاسكوا اطلقت مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية

الوكالة الوطنية للإعلام

عقد نائب الامينة التنفيذية "للاسكوا" عبدالله الدردري مؤتمرا صحافيا اليوم بمناسبة إطلاق "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014" والعرض الإلكتروني الذي قدمه رئيس قسم النمذجة والتنبؤ في الإسكوا محمد هادي بشير.

واظهر مسح التطورات الاقتصادية "استمرار استقطاب الاقتصادات العربية، فلا تزال معظم البلدان العربية المستوردة للطاقة خاضعة لقيود على النقد الأجنبي ولقيود مالية. ويظهر معدل التضخم في مجال الاستهلاك علامات تحويل، ولكن من المتوقع أن يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انخفاضا من باقي المناطق دون الإقليمية. وتستمر حالة التضخم الجامح في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان. أما مصر واليمن، فمن المتوقع أن تشهدا حالة من التضخم المرتفع".

وأشار الى ان "عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها، فيما تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على أداء القطاعات غير النفطية. كما تشير تطورات سوق النفط إلى أن سعر البرميل مطابق لتوقعاتنا بأدنى المستويات حيث يتوقع أن يبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 94,1 دولارا للبرميل في عام 2014، و 79,2 دولارا للبرميل في عام 2015. ولا تزال الفجوة موجودة بين الجنسين في المنطقة العربية لناحية المشاركة السياسية، وفي سوق العمل والوضع الوظيفي.

وعلى الرغم من بعض التحسن في معدلات البطالة لدى النساء في المنطقة العربية، ما زالت هذه المعدلات أعلى بكثير منها لدى الرجال. وباتت السياسات التوسعية الاقتصادية النشطة والضرورية لخلق فرص العمل تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة في غياب تدابير لملاء الفجوة التمويلية للتخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي والقيود المالية".

اضاف: "تظهر المنطقة فجوة مالية قدرت بـ55 مليار دولار أميركي في العام 2011 من أجل تقليص البطالة إلى النصف. ويمكن ردم هذه الهوة من خلال التحويلات المالية فقط.

على الرغم من الحاجة الكبيرة في المنطقة والنفوذ الاقتصادي الكبير لبلدان منطقة الخليج، تتمتع تدفقات رؤوس الأموال داخل المنطقة بقدرات أكبر: أولا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية تتجه بشكل متزايد إلى خارج لمنطقة؛ وثانيا، بظل 30 بالمائة من مجمل التحويلات المالية ضمن حدود المنطقة العربية؛ وثالثا، رغم زيادة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية العربية إلى دول عربية، لا تزال تعتبر الأقل ما بين التدفقات المذكورة. لا تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية الفرصة الأعظم، بل يمكن إيجاد هذه الفرصة ضمن اتفاقات التكامل الإقليمي المتقدمة. وتعتبر أوروبا المثال الأفضل، فالسبب الأساسي وراء التقارب في ما بين الدول الأوروبية الوافدة ليس المساعدات إنما الميزانية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي من أجل التقارب والتلاحم".

وختم: "تمثل بعض المبادرات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي خطوتين في المسار الصحيح ولكنهما بطيئتان. فإن سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال واليد العاملة تحقق خلال مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي.

وتساهم الصناديق العربية بشكل واسع في التنمية ولكن عددها الكبير لا يسمح بتحقيق مكاسب التآزر. يجب متابعة إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية على المدى المتوسط، والذي من شأنه أن يشكل خطوة باتجاه تعميق التكامل الإقليمي وُبين الدول العربية".

---

**"الأسكوا": لإيجاد بنك عربي لإعادة الإعمار**

صحيفة المدن الإلكترونية

قدمت "الإسكوا"، اليوم الأربعاء، تقريرها السنوي، بعنوان "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية"، والذي كما في كل عام، يحاول فهم الأحداث التي تدور حولنا ومدى تأثيرها على اقتصادات دول المنطقة.

يعتبر هذا التقرير أحد أهم التقارير الذي تصدرها "الإسكوا" سنويا، ويهدف إلى إعطاء نبذة عن الوضع الاقتصادي الإجتماعي للمنطقة خلال العام الجاري، وأيضاً إعطاء نبذة عن تصورات الأمم المتحدة للظروف الاقتصادية في العام المقبل، وذلك عبر ربط الوضعية الاقتصادية العالمية بالاقتصادات العربية.

وأوضح نائب الأمانة التنفيذية لـ"الإسكوا" عبدالله الدردري، في مؤتمر صحفي عقد في مبنى "الإسكوا" في بيروت اليوم، أن التقرير يتضمن عدة أقسام، تحلل الاقتصاد العالمي، والمتغيرات التي طرأت عليه، وبالتالي تأثير هذه المتغيرات على إقتصاد المنطقة العربية. كما يتناول التقرير البعد الإجتماعي والتربوي في المنطقة. أما الجديد في التقرير هذا العام، فهو التركيز على دور المرأة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية، "على أن يتم التركيز على هذا الدور في كل التقارير المقبلة لما له من أهمية"، وفق الدردري. أما القسم الأبرز في تقرير هذا العام، فهو يتطرق إلى تمويل التنمية في المنطقة العربية والإشارة إلى فجوات هذا التمويل.

وقد أكد الدردري أن موضوع فجوة التمويل هو موضوع مهم للغاية، وذلك لما نشهده من حاجة كبيرة لتمويل الإستثمارات والبنى التحتية التي تسمح للمنطقة بخفض معدلات البطالة فيها. وأشار إلى أنه، خلال الفترة السابقة، ونظرا لما تشهده بعض الدول العربية كـ "سوريا وغزة وليبيا..."، تجاوز مجموع الرأسمال المدمر بحسب تقديرات "الإسكوا" الـ250 مليار دولار. لذلك المنطقة ليست بحاجة فقط إلى عملية تنمية اعتيادية بل إلى عملية تمويل لإعادة الإعمار.

من جهة أخرى، عرض رئيس قسم إدارة التنمية الإقتصادية والعولمة في "الإسكوا" محمد هادي بشير، لأبرز الملاحظات التحليلية للعام 2013، وأشار إلى الإنتعاش الإقتصادي الثابت في الولايات المتحدة، في حين شهدت أوروبا وبعض بلدان آسيا انتعاشا اقتصاديا بطيئا، أما الصين والهند فقد كان نموها مستقرا. وأشار إلى أن "عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها، فيما تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على أداء القطاعات غير النفطية. كما تشير تطورات سوق النفط إلى أن سعر البرميل مطابق لتوقعاتنا بأدنى المستويات حيث يتوقع أن يبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 1,94 دولارا للبرميل في عام 2014، و 2,79 دولارا للبرميل في عام 2015".

هناك نقطتان أساسيتان يركز عليهما التقرير. الأولى هي قضية المرأة في المنطقة العربية، ولا سيّما أن هناك تحسنا في المشاركة السياسية لها، فمثلا في تونس، أصبح للمرأة نسبة أكبر من التمثيل في المجالس المنتخبة، ولكن مقارنة مع بقية دول العالم، تعتبر الدول العربية من أقل الدول تمثيلا للمرأة بنسبة 15% في حين تصل نسبة مشاركة المرأة في أميركا اللاتينية إلى 25%.

أما في سوق العمل، فالوضع أكثر صعوبة، فالمرأة العربية من أقل النساء مشاركة في سوق العمل، وهي تتعرض للبطالة أكثر بكثير من الرجل، وقد تصل نسبة بطالة النساء في العالم العربي إلى ضعفي نسبة

بطالة الرجل. لذلك يوصي التقرير بالاستمرار في سياسات التوسع الإنمائي وسحب هذا الكم الهائل من طالبي العمل. ف"السياسات التوسعية الإقتصادية النشطة والضرورية لخلق فرص العمل تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة في غياب تدابير لملء الفجوة التمويلية للتخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي والقيود المالية".

أما النقطة الثانية فهي الفجوة المالية في كل الدولة العربية، التي تشكو بغالبيتها من فجوة في تمويل المشاريع واستقطاب العمالة الوافدة. واحتساب الفجوة المالية اللازمة لخفض معدل البطالة إلى النصف، يشير إلى الحاجة إلى 55 مليار دولار سنويا لإحداث هذه النقلة النوعية.

وفي الختام، أشار بشير إلى أن بعض المبادرات، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، هي خطوة في المسار الصحيح ولكنها بطيئة. ف"سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال واليد العاملة تتحقق خلال مراحل أعلى من التكامل الإقتصادي. وبالرغم من مساهمة الصناديق العربية بشكل واسع في التنمية، ولكن عددها الكبير لا يسمح بتحقيق مكاسب التآزر. ويجب متابعة إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية على المدى المتوسط، والذي من شأنه أن يشكل خطوة باتجاه تعميق التكامل الإقليمي بين الدول العربية"، وفق بشير.

## الاسكوا تطلق تقرير مسح التطورات العربية

المدينة نيوز

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الاربعاء في بيروت تقرير "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014".

وأظهر التقرير الذي اطلق في مؤتمر صحافي عقده نائب الامينة التنفيذية "للاسكوا" عبدالله الدردري، "استمرار استقطاب الاقتصادات العربية، حيث لا تزال معظم البلدان العربية المستوردة للطاقة خاضعة لقيود على النقد الأجنبي و لقيود مالية ويظهر معدل التضخم في مجال الاستهلاك علامات تحويل، ولكن من المتوقع أن يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انخفاضا من باقي المناطق دون الإقليمية. وتستمر حالة التضخم الجامح في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان. أما مصر واليمن، فمن المتوقع أن تشهدا حالة من التضخم المرتفع".

وأشار التقرير الى ان "عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها، فيما تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على أداء القطاعات غير النفطية. كما تشير تطورات سوق النفط إلى أن سعر البرميل مطابق لتوقعاتنا بأدنى المستويات حيث يتوقع أن يبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 94,1 دولار

للبرميل عام 2014، و 79,2 دولار للبرميل عام 2015 ولا تزال الفجوة موجودة بين الجنسين في المنطقة العربية لناحية المشاركة السياسية، وفي سوق العمل والوضع الوظيفي".

---

## الاسكوا أطلقت مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

موقع النشرة الإخباري

أشار نائب الامينة التنفيذية "للاسكوا" عبدالله الدردري الى أن "مسح التطورات الاقتصادية أظهر استمرار استقطاب الاقتصادات العربية، فلا تزال معظم البلدان العربية المستوردة للطاقة خاضعة لقيود على النقد الأجنبي وقيود مالية، ما يظهر معدل التضخم في مجال الاستهلاك علامات تحويل، ولكن من المتوقع أن يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انخفاضاً من باقي المناطق دون الإقليمية. وتستمر حالة التضخم الجامح في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان. أما مصر واليمن، فمن المتوقع أن تشهدا حالة من التضخم المرتفع".

ولفت الدردري في مؤتمر صحفي اليوم لمناسبة إطلاق "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014" والعرض الإلكتروني، الى ان "عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها، فيما تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على أداء القطاعات غير النفطية"، موضحاً أن "السياسات التوسعية الاقتصادية النشطة والضرورية لخلق فرص العمل باتت تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة في غياب تدابير لملاء الفجوة التمويلية للتخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي والقيود المالية".

ورأى الدردري أن "بعض المبادرات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي تمثل خطوتين في المسار الصحيح ولكنهما بطيئتان، فإن سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال واليد العاملة تحقق خلال مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي".

كما تساهم الصناديق العربية "بشكل واسع في التنمية ولكن عددها الكبير لا يسمح بتحقيق مكاسب التآزر، إذ يجب متابعة إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية على المدى المتوسط، والذي من شأنه أن يشكل خطوة باتجاه تعميق التكامل الإقليمي وبين الدول العربية".

---

## انخفاض أسعار النفط وراء تباطؤ النمو بالمنطقة العربية

عربي 21

قال تقرير اقتصادي متخصص إن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة العربية، في عام 2013 يرجع بشكل جزئي إلى انخفاض عائدات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (الاسكوا)، تحت عنوان "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013/2014" الذي أطلق الأربعاء في مؤتمر صحفي في بيروت، أن معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي سيظل أكثر انخفاضا من بقية الدول في المنطقة العربية، مشيرا إلى أن حالة "التضخم الجامح" ستستمر في سوريا والسودان، إضافة الى توقعه أن تشهد كلا من مصر واليمن حالة من التضخم المرتفع، حسبما نقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا). وأشار التقرير إلى أن عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها في عام 2013، في الوقت الذي أضحت معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل ما على أداء القطاعات غير النفطية، لافتا إلى أن تطورات سوق النفط تشير إلى أن سعر برمبل البترول أصبح عند الحد الأدنى للتوقعات، حيث يتوقع أن يبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 94.1 دولارا للبرميل في عام 2014 و 79.2 دولار للبرميل في عام 2015. وأكد المسح الذي أجرته الاسكوا أن معدلات بطالة النساء في المنطقة العربية ما زالت أعلى بكثير مما هي لدى الرجال رغم التحسن الذي طرأ في هذا الصدد، مشيرا إلى أن الفجوة بين الجنسين ما زالت كبيرة على صعيد المشاركة السياسية وسوق العمل، والوضع الوظيفي. ولفت المسح إلى أن تقليص البطالة إلى النصف في المنطقة العربية كان يحتاج إلى تمويلات بـ 55 مليار دولار في عام 2011، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن السياسات التوسعية الاقتصادية الضرورية لخلق فرص العمل تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة. وذكر التقرير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية تتجه بشكل متزايد خارج المنطقة، فيما يبقى 30 % فقط من مجمل الاستثمارات المباشرة ضمن حدود المنطقة، لافتا إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية العربية المقدمة إلى دول عربية أخرى، لا تشكل فرص "عظيمة للنمو" في الدول التي تتلقى مثل هذه المساعدات، ومضيفا أن فرص النمو يمكن أن تتحقق من خلال اتفاقيات متقدمة للتكامل الإقليمي بين الدول العربية. وقال التقرير إنه من الضروري تسريع مبادرتي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي العربي، وتأمين سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال، والأيدي العاملة وتحقيق مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، لافتا أيضا إلى أنه يجب متابعة إنشاء بنك عربي لإعادة الاعمار والتنمية، على المدى المتوسط كبديل عن الصناديق العربية، التي تساهم بشكل واسع في التنمية. وتأسست اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، في التاسع من أغسطس 1973، وتضم 17 بلدا عربية، منها مصر، ولبنان، وسوريا والأردن، اليمن، وفلسطين، ودول الخليج، ودول المغرب العربي.

## اطلاق تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة العربية

بيئة أبو ظبي

أهم النقاط التي وردت في المؤتمر الصحفي الذي عقده نائب الامينة التنفيذية للإسكوا عبدالله الدردري صباح اليوم الاربعاء لمناسبة إطلاق "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014" والعرض الالكتروني الذي قدمه رئيس قسم النمذجة والتنبؤ في الإسكوا محمد هادي بشير. كما يمكن متابعة أهم هذه النقاط أيضاً على حساب تويتر التابع لوحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

- استمرار استقطاب الاقتصادات العربية.
- لا تزال معظم البلدان العربية المستوردة للطاقة خاضعة لقيود على النقد الأجنبي ولقيود مالية.
- يظهر معدّل التضخم في مجال الاستهلاك علامات تحويل، ولكن من المتوقع أن يظلّ معدّل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انخفاضاً من باقي المناطق دون الإقليمية.
- تستمرّ حالة التضخم الجامح في كلّ من الجمهورية العربية السورية والسودان. أما مصر واليمن، فمن المتوقع أن تشهدا حالة من التضخم المرتفع.
- بلغت عائدات تصدير النفط في البلدان العربية ذروتها.
- تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على أداء القطاعات غير النفطية.
- تشير تطوّرات سوق النفط إلى أن سعر البرميل مطابق لتوقعاتنا بأدنى المستويات حيث يتوقّع أن يبلغ معدّل سعر سلّة خامات أوبك 94.1 دولاراً للبرميل في عام 2014، و79.2 دولاراً للبرميل في عام 2015.
- لا تزال الفجوة موجودة بين الجنسين في المنطقة العربية لناحية المشاركة السياسية، وفي سوق العمل والوضع الوظيفي.
- على الرغم من بعض التحسّن في معدّلات البطالة لدى النساء في المنطقة العربية، ما زالت هذه المعدلات أعلى بكثير منها لدى الرجال.
- باتت السياسات التوسعية الاقتصادية النشطة والضرورية لخلق فرص العمل تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة في غياب تدابير لملء الفجوة التمويلية للتخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي والقيود المالية.

- تُظهر المنطقة فجوة مالية قدرت بـ55 مليار دولار أميركي في العام 2011 من أجل تقليص البطالة إلى النصف. ويمكن ردم هذه الهوة من خلال التحويلات المالية فقط.
- على الرغم من الحاجة الكبيرة في المنطقة والنفوذ الاقتصادي الكبير لبلدان منطقة الخليج، تتمتع تدفقات رؤوس الأموال داخل المنطقة بقدرات أكبر: أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية تتجه بشكل متزايد إلى خارج لمنطقة؛ وثانياً، بظلّ 30 بالمائة من مجمل التحويلات المالية ضمن حدود المنطقة العربية؛ وثالثاً، رغم زيادة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية العربية إلى دول عربية، لا تزال تعتبر الأقل ما بين التدفقات المذكورة.
- لا تتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية الفرصة الأعظم، بل يمكن إيجاد هذه الفرصة ضمن اتفاقات التكامل الإقليمي المتقدمة. وتعتبر أوروبا المثال الأفضل، فالسبب الأساسي وراء التقارب في ما بين الدول الأوروبية الوافدة ليس المساعدات إنما الميزانية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي من أجل التقارب والتلاحم.
- تتمثل بعض المبادرات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي خطوتين في المسار الصحيح ولكنهما بطيئتان. فإن سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال واليد العاملة تحقق خلال مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي.
- تساهم الصناديق العربية بشكل واسع في التنمية ولكن عددها الكبير لا يسمح بتحقيق مكاسب التآزر. يجب متابعة إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية على المدى المتوسط، والذي من شأنه أن يشكّل خطوة باتجاه تعميق التكامل الإقليمي بين الدول العربية.

## الاسكوا اطلقت مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية

لييانون فايلز

عقد نائب الامينة التنفيذية "للاسكوا" عبدالله الدردري مؤتمرا صحافيا اليوم بمناسبة إطلاق "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014" والعرض الالكتروني الذي قدمه رئيس قسم النمذجة والتنبؤ في الإسكوا محمد هادي بشير.

واظهر مسح التطورات الاقتصادية "استمرار استقطاب الاقتصادات العربية، فلا تزال معظم البلدان العربية المستوردة للطاقة خاضعة لقيود على النقد الأجنبي ولقيود مالية. ويظهر معدل التضخم في مجال الاستهلاك علامات تحويل، ولكن من المتوقع أن يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انخفاضا



من باقي المناطق دون الإقليمية. وتستمر حالة التضخم الجامح في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان. أما مصر واليمن، فمن المتوقع أن تشهدا حالة من التضخم المرتفع".

وأشار إلى أن "عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها، فيما تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على أداء القطاعات غير النفطية. كما تشير تطورات سوق النفط إلى أن سعر البرميل مطابق لتوقعاتنا بأدنى المستويات حيث يتوقع أن يبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 94,1 دولارا للبرميل في عام 2014، و 79,2 دولارا للبرميل في عام 2015. ولا تزال الفجوة موجودة بين الجنسين في المنطقة العربية لناحية المشاركة السياسية، وفي سوق العمل والوضع الوظيفي.

وعلى الرغم من بعض التحسن في معدلات البطالة لدى النساء في المنطقة العربية، ما زالت هذه المعدلات أعلى بكثير منها لدى الرجال. وباتت السياسات التوسعية الاقتصادية النشطة والضرورية لخلق فرص العمل تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة في غياب تدابير لملاء الفجوة التمويلية للتخفيف من القيود المفروضة على النقد الأجنبي والقيود المالية".

أضاف: "تظهر المنطقة فجوة مالية قدرت بـ55 مليار دولار أميركي في العام 2011 من أجل تقليص البطالة إلى النصف. ويمكن ردم هذه الهوة من خلال التحويلات المالية فقط.

على الرغم من الحاجة الكبيرة في المنطقة والنفوذ الاقتصادي الكبير لبلدان منطقة الخليج، تتمتع تدفقات رؤوس الأموال داخل المنطقة بقدرات أكبر: أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية تتجه بشكل متزايد إلى خارج لمنطقة؛ وثانياً، بظل 30 بالمائة من مجمل التحويلات المالية ضمن حدود المنطقة العربية؛ وثالثاً، رغم زيادة تدفق المساعدات الإنمائية الرسمية العربية إلى دول عربية، لا تزال تعتبر الأقل ما بين التدفقات المذكورة. لا تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية الفرصة الأعظم، بل يمكن إيجاد هذه الفرصة ضمن اتفاقات التكامل الإقليمي المتقدمة. وتعتبر أوروبا المثال الأفضل، فالسبب الأساسي وراء التقارب في ما بين الدول الأوروبية الوافدة ليس المساعدات إنما الميزانية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي من أجل التقارب والتلاحم".

وختم: "تمثل بعض المبادرات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي خطوتين في المسار الصحيح ولكنهما بطيئتان. فإن سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الأموال واليد العاملة تحقق خلال مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي.

وتساهم الصناديق العربية بشكل واسع في التنمية ولكن عددها الكبير لا يسمح بتحقيق مكاسب التآزر. يجب متابعة إنشاء بنك عربي لإعادة الإعمار والتنمية على المدى المتوسط، والذي من شأنه أن يشكل خطوة باتجاه تعميق التكامل الإقليمي وبين الدول العربية".

---

**"الاسكوا": تباطؤ في معدلات النمو بالمنطقة العربية خلال عام 2013**

كشفت تقرير اقتصادي أعدته وأطلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (اسكوا) هنا اليوم عن ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة العربية شهد تراجعاً في عام 2013 لأسباب عدة منها تراجع نمو عائدات النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتوقع (مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014) الذي اطلقته الاسكوا في مؤتمر صحافي ان يظل معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي "اكثر انخفاضا من بقية المناطق دون الاقليمية" وكذلك استمرار حالة "التضخم الجامح" في سوريا والسودان اضافة الى توقعه ان تشهد كل من مصر واليمن "حالة من التضخم المرتفع".

واشار الى ان "عائدات تصدير النفط في البلدان العربية بلغت ذروتها فيما تعتمد معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على اداء القطاعات غير النفطية" لافتاً الى ان "تطورات سوق النفط تشير الى ان سعر البرميل مطابق للتوقعات بأدنى المستويات حيث يتوقع ان يبلغ معدل سعر سلة خامات اوبك 94.1 دولاراً للبرميل في عام 2014 و 79.2 دولاراً للبرميل في عام 2015".

واكد المسح ان معدلات بطالة النساء في المنطقة العربية "ما زالت اعلى بكثير مما هي لدى الرجال رغم تحسن طراً على المعدلات" مشيراً الى ان الفجوة بين الجنسين ما زالت كبيرة على صعيد المشاركة السياسية وسوق العمل والوضع الوظيفي.

ولفت الى وجود فجوة مالية قدرت بـ55 مليار دولار في عام 2011 من اجل تقليص البطالة إلى النصف في المنطقة العربية مشيراً الى انه يمكن ردم هذه الهوة من خلال التحويلات المالية فقط ومشهداً على ان السياسات التوسعية الاقتصادية الضرورية لخلق فرص العمل "تفوق قدرة عدد من البلدان العربية المستوردة للطاقة".

وذكر التقرير ان "الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية تتجه بشكل متزايد إلى خارج المنطقة فيما يبقى 30 بالمئة من مجمل التحويلات المالية ضمن حدود المنطقة" لافتاً الى ان "المساعدات الانمائية الرسمية العربية الى دول عربية اخرى لا تمثل الفرصة الاعظم للنمو بل يمكن ايجاد هذه الفرصة ضمن اتفاقات التكامل الاقليمي المتقدمة".

وشدد على ضرورة تسريع مبادرتي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي وتأمين سهولة الحركة بالنسبة لرؤوس الاموال واليد العاملة وتحقيق مراحل اعلى من التكامل الاقتصادي لافتاً ايضاً الى انه يجب متابعة انشاء بنك عربي لاعادة الاعمار والتنمية على المدى المتوسط كبديل عن الصناديق العربية التي تساهم بشكل واسع في التنمية ولكن عددها الكبير لا يسمح بتحقيق مكاسب التأزر.

يذكر ان (اسكوا) تعتبر جزءا من الامانة العامة للامم المتحدة وتعمل تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي تضم 17 دولة عربية في منطقة غرب آسيا وتهدف الى تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة وتعزيز التعاون بينها وتحقيق التكامل الاقليمي.

---

## الإسكوا: 3.5% نمو متوقعا للدول العربية بـ2014

سكاي نيوز عربية

قال نائب المدير التنفيذي للجنة الإسكوا عبد الله الدردري إن اللجنة توقع أن تسجل الدول العربية نموا بمعدل 3.5% خلال العام الجاري، على أن يرتفع هذا المعدل إلى 4.3% العام المقبل.

<http://bit.ly/1uVLmu1>

---